الدروس الخصوصية وإنعكاساتها على تحقيق العدالة الإجتماعية بالتعليم الجامعى

إيمان محمد محمد حسانين

معلم أول أ رياض أطفال

أ .د /أحمد الرفاعى بهجت **د / أمنية أسامة شاهين**

أستاذ أصول التربية **مدرس أصول التربية**

(إقتصاديات التعليم) **(إقتصاديات التعليم)**

كلية التربية – جامعة الزقازيق كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخص

شهدت المجتمعات على إختلاف أنماطها ومستوياتها سلسلة متعاقبة من التغيرات والتحولات ، التى ما لبثت أن إمتدت إلى الجامعة ، والتى حالت بدورها دون تحقيق الجامعة لأهدافها على النحو المنشود ، ومن بين تلك المعضلات ضعف ومحدودية فرص تحقيق العدالة الإجتماعية ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بين طلاب التعليم الجامعى ، وقد يرجع ذلك إلى الإتكالية وضعف الإعتماد على النفس ، وتعود الطالب على الدروس الخصوصية في مراحل التعليم قبل الجامعى ، وقد يكون مبررهم في ذلك تحقيق معدلات ونسب مرتفعة نسبيا ، غير أن ذلك يحمل بين طياته العديد من السلبيات ؛ولذا عمد البحث الحالى فحص ودراسة أثر الدروس الخصوصية على العدالة الإجتماعية في التعليم الجامعى ، وإعتمد البحث على المنهج الوصفى ،

وإنتهى البحث إلى العديد من النتائج ومن بينها أن ظاهرة الدروس الخصوصية تزيد مشكلات الأسر ، وتهدد كيان المجتمع والإستقرار الإجتماعى ، حيث يكون التعليم للقادرين ماديا مما يترتب عليه ضياع لديمقراطية التعليم ، وتكافؤ الفرص وإخفاق في وظيفة الجامعات وتهميشها ، فضلا عن تدنى مستوى العملية التعليمية في الجامعات الحكومية ، وبناء على ذلك تم إقتراح سلسلة من الأليات التى تعمل على الحد من هذه الإنعكاسات السلبية ،تمثلت تلك الأليات في ضرورة صياغة رؤية واضحة تحدد أهداف التعليم الجامعى ، وإعادة النظر في سياسة الإمتحانات الراهنة ، وعمل دورات لأعضاء هيئة التدريس ؛لتجويد أدائهم التدريسى وإستيعاب جميع الطلاب

الكلمات المفتاحية : العدالة الإجتماعية – تكافؤ الفرص –الدروس الخصوصية

Private lessons and their implications for social justice in university education

Abstract

Societies of all types and levels witnessed a successive series of changes and transformations which soon extended to the university which in turn prevented the university from achieving its goals as desired .Among these dilemmas are the weakness and limited opportunities for achieving social justice,and this may be due to the increased spread of the phenomenon of lessons.privacy among university students .this may be due to dependency and poor self – reliance .the student is accustomed to private lessons in the pre-university stages.their justification for this may be achieving relatively high grades and percentages ,but this carries with negatives . therefore,the current research examined and studied the impact of private lessons on social justice in university educatior research relied on the descriptive approach ,and the research

concluded with many results, including that the phen of private lessons increases family problems ,and threatens the entity of society and social stability ,as education is for those who are financially capable ,which it results in the loss of democratic education , equal opportunities in the function of universities and their marginalization ,in addition to the low level of the educational process public universities .Accordingly ,a series of mechanisms were proposed that work to reduce these negative repecussions .these mechanisms were represented in the necessity of formulating a clear vision that defines.

Keywords:social justice _equal opportunitie_ private lessons .

المقدمة:

تسعى كل المجتمعات إلى تحقيق العديد من المبادئ في بلدانها ومن بين تلك المبادئ مبدأ العدل بين الأفراد في مجالات كثيرة، ويعد التعليم بمثابة الركيزة الأساسية لرقيِّ المجتمعات وتطورها وتقدمها، فهو قاعدة التنمية البشرية التي تهدف إلى بناء شخصية الفرد وتكوين قدراته ومهاراته، وتحويل الطاقة البشرية العاطلة إلى قوةٍ منتجةٍ، من هذا المنطلق؛ولذا دأبت كل المجتمعات على الإهتمام بالنظم التعليمية و سياساتها في مختلف بلدان العالم بما يضمن نشر التعليم بين الأفراد، وكان تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من متطلبات هذه السياسة ؛ولذلك كان الالتحاق بالتعليم، وخاصةً في مراحله الأولى مجانياً حتى تتاح الفرصة لأكبر عددٍ ممكن من الأطفال للالتحاق بالتعليم ،بما يضمن لهم فرصا متكافئة ويحقق العدالة للجميع،فضلا عن ضرورة إتاحة الفرصة لكل فرد للتعبير عن قدراته وممتلكاته بطريقته الخاصة .

وتتحقق العدالة الاجتماعية بعدة سبل منها تمكين التلاميذ، والتوزيع العادل للموارد، والمسئولية الاجتماعية، وتطبيق الديمقراطية، والتعليم المتمركز حول التلاميذ، وممارسة الحوار، وتحليل أنماط السلطة وآليات السيطرة في المجتمع. وبذلك فإن التعليم الداعم لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية لا يقتصر فقط على تحليل الاختلافات أو التنوع في المجتمع، ولكنه يمتد كذلك للحد من العوامل التى من شأنها أن تحقق المساواة الإجتماعية ،وتنمى لدى التلاميذ القدرة على النقد والتحرر بما يدعم فرص الإصلاح الإجتماعى والتغيير المجتمعى [1]

وبذلك تتأكد العلاقة الموثوقية بين التعليم والعدالة الاجتماعية فإذا كان التعليم أحد الحقوق التي تضمنتها مواثيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها والتي تكفل بدورها نوعا من المساواة العادلة والحريات المنضبطة، وبذلك فإن العلاقة بينهما في جوهرها علاقة تأثير وتأثر متبادلة،وقد يرجع ذلك إلى العلاقة المنظومية بين التعليم والمجتمع بكل عناصره ومنظوماته ، فتحقيق مبدأ العدالة فى التعليم يتطلب بالضرورة إنتهاج سياسات العدالة الاجتماعية الشاملة للمجتمع، فالإصلاح التربوي مرهون بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[٢]

وتتأثر تلك العلاقة المنظومية فى سياق التعليم الجامعى ، حيث عصفت رياح العولمة والخصخصة واقتصاد السوق وما نتج عنه من تفاوتات حادة في توزيع الدخول بمبدأ العدالة التعليمية ،،حيث إنتشرت الطبقية الصارخة التى يئن منها المجتمع ، والتى ألقت بظلالها على الجامعة ، فأصحاب الطبقات العليا يبحثون عن فرص وبدائل تعليمية أفضل لأبنائهم فبرزت على الساحة العديد من الجامعات الخاصة كإستجابة طبيعية لهذه الرغبة ، وتزامن ذلك مع ضعف الخدمات المقدمة من قبل الجامعات الحكومية فأصبحت هناك فجوة كبيرة بين هذا وذاك [٣].

وواكب ذلك انتشار وتنامى عالمي لما يسمى بالدروس الخصوصية كرد فعل لتدنى الخدمات التعليمية بالجامعات الحكومية من جهه وتفشى الجامعات الخاصة من جهه أخرى حتى أصبحت الدروس الخصوصية ظاهرة إجتماعية تربوية فرضتها وعززتها ظروف المجتمع ، ولقد أولى الباحثين إهتماما كثيرا بهذه الظاهرة فهم يعدونها حالة مرضية تحول دون تحقيق النظام التعليمى بالجامعة لأهدافه ومراميه الأساسية فتفريغ هذا النظام التعليمي من مضمونه الأساسي على نحو يجعله عاجز عن تحقيق أهدافه، وتقليل قيمة المؤسسة التعليمية الرسمية إلى درجة يوشك معها أن تصبح الدروس الخصوصية هي الأساس، حيث يتحول دور المؤسسة التعليمية الرسمية إلى دور هامشي لا يبرره إلا احتفاظها بحق إصدار الرخصة أو الشهادة[٤].

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والبحوث على المستويات المحلية ، والإقليمية والدولية حيث انتهت **دراسة (Alazmi, M. & Alazmi, A. 2020) الى أن نسبتها** ٥٠,١٪ ، من الطلاب الجامعيين يعتمدون بصفة أساسية على الدروس الخصوصية [٥] ، ويتوافق ذلك مع **دراسة مزنة العازمي وآخرون (٢٠٢١)** و التي أنتهت إلى أن ظاهرة الدروس الخصوصية تسوء بين طلبة جامعة الكويت بنسبة ٤٦,٤٪ ، وتفوق تلك النسب جامعة قطر حيث وصلت إلى ٧٧٪ [٦] ، **و دراسة (Issa, S., Abd El Aaty, H., Gaber, Y.M. and Zaghloul, N.M. 2023)** وتوصلت الى ان نحو ٧٩,٢٪ من الطلاب الذين شملهم الاستطلاع حصلوا على دروس خصوصية خلال دراسة الطب[٧] . **ومن هنا يتضح** أن هناك نموا في هذه الظاهرة في بلدان أستراليا وجنوب شرق أفريقيا .

تأسيسا على ذلك أصبحت الدروس الخصوصية ظاهرة من أكثر الظواهر التعليمية شيوعا وانتشارا في معظم بلدان العالم، فلا يكاد يوجد مجتمع من المجتمعات، متقدما كان أو ناميا ، إلا وبه شكل ما من أشكال الدروس الخصوصية،ولذا يسعى البحث

الحالى لدراسة وفحص الإنعكاسات والأثار المترتبة على تلك الظاهرة وخاصة فيما يرتبط بالعدالة الإجتماعية .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

من خلال معايشة الباحثة لواقع المجتمع المصرى وما يعتريه من مشكلات إقتصادية وإجتماعية متعددة ، والتى تؤدى إلى إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وخاصة فى المرحلة الجامعية من حدتها ، فإزدات الفوارق الطبقية وهيمنت المتفوقين ماديا على زمام الفرص التعليمية عالية الجودة ، على عكس ما كان مستهدف من التعليم فى السابق ، حيث عهد إليه تقليل الفوارق الطبقية من خلال صهر جميع أفراد المجتمع فى بوتقة واحدة ، ومن هنا برزت مشكلة البحث الحالى التى تبلورت فى فحص وتفسير أسباب إنتشار وهيمنة ظاهرة الدروس الخصوصية فى الأوساط الجامعية ، وتحليل أبرز تداعياتها على تحقيق العدالة الإجتماعية التى هى أحد أهم المبادئ الحاكمة للمجتمع .

وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالى :

ما انعكاسات الدروس الخصوصية على تحقيق العدالة الاجتماعية بالتعليم الجامعي ؟

و يتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- ما الاطار الفكرى للدروس الخصوصية في التعليم الجامعي ؟
- ما الاطار المفاهيمى للعدالة الاجتماعية في التعليم الجامعي ؟
- ما واقع الدروس الخصوصية في التعليم الجامعي وإنعكاساتها على التعليم الجامعى؟
- ما الأليات المقترحة للحد من الإنعكاسات السلبية للدروس الخصوصية على تحقيق العدالة الإجتماعية في التعليم الجامعى ؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في محاولة **التوصل لعدد من التوصيات والمقترحات للحد من الانعكاسات السلبية للدروس الخصوصية على العدالة الاجتماعية في التعليم الجامعي** ومن اجل بلوغ هذا الهدف يتوجب على الباحثة بلوغ عدد من الأهداف الفرعية وهي :

- تحليل الإطار المفاهيمي للدروس الخصوصية في التعليم الجامعي
- تحليل الإطار المفاهيمي للعدالة الاجتماعية في التعليم الجامعي
- تشخيص واقع الدروس الخصوصية في التعليم الجامعي وأبرز انعكاساته وتداعياته على العدالة الإجتماعية
- صياغة بلورة بعض الأليات المقترحة للحد من الإنعكاسات السلبية للدروس الخصوصية على العدالة الإجتماعية في التعليم الجامعى

أهمية الدراسة :

يكتسب البحث أهميته من أهمية الموضوع الذى يتناوله حيث تؤكد الأدبيات والتقارير والمواثيق الدولية والإقليمية على أهمية العدالة الاجتماعية بوجه عام والعدالة الاجتماعية في التعليم بوجه خاص ومنه التعليم الجامعي الذى يعهد إليها تزويد المجتمع بالكفاءات المطلوبة ويمكنهم من مهارات العمل في المستقبل ، تلك التى تتغير بدرجة متسارعة للدرجة التى يصعب على الكثيرين حتى ملاحقتها ، ومن هنا تتبدى أهمية هذه البحث كمحاولة جادة للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية وإعلاء مبدأ العدالة الإجتماعية

أما من الناحية العملية فيمكن أن تسهم الدراسة الحالية في توجيه القائمين على التعليم الجامعى في إتخاذ العديد من التدابير والسياسات التى من شانها الحد من تلك الظاهرة

مصطلحات الدراسة :

١ - **الدروس الخصوصية في التعليم الجامعي** تعرف الدروس الخصوصية اجرائيا بانها " عبارة عن ,وسيلة فعالة تعد خارج أطر الأنظمة التعليمية الرسمية يلجا إليها المتعلمون لأسباب متعددة إما بشكل فردى أو جماعي وتكون بدفع مبلغ مالي مقترح من أستاذ هذا النوع من الدروس (قد يكون من قطاع التربية أو لا علاقة له بذلك) مع تحديد زمن الدفع (أما في بداية المدة المتفق عليها أو في نهايتها عادة)، بمكان مؤجر أو حجرات دراسية بمدارس نظامية خارج أوقات العمل أو مؤسسات خاصة أو حتى في منزل الأستاذ نفسه، أو في منزل المتعلم، بغية العمل على تحقيق أهداف هذا العقد التربوي من تدارك النقص في معارف المتعلم الأكاديمية ومساعدته على استدراك ما لم يستوعبه خلال الحصص الدراسية العادية."

٢ -**العدالة الاجتماعية في التعليم الجامعي :** تعرف الباحثة العدالة الاجتماعية في التعليم الجامعي اجرائياً بأنها " إتاحة فرص تعليمية بالتعليم الجامعي متكافئة لجميع الأفراد حسب قدراتهم الفردية وجدارتهم بغض النظر عن مكان الإقامة والأصل والجنس والخلفية الاجتماعية والثقافية وما إلي ذلك.

منهج الدراسة :

تقتضى طبيعة الدراسة الحالية والأهداف التى تسعى إليها إستخدام المنهج الوصفي التحليلى الذى يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره وتحليل كافة أبعاده ، وتستخدمه الدراسة الحالية عند تناوله للأدبيات المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة

،وفى تشخيص واقع الدروس الخصوصية والعدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى ،وتحديد الأثار السلبية المترتبة على ظاهرة إنتشار الدروس الخصوصية فى التعليم الجامعى ، وصولا إلى التوصيات والمقترحات للحد من الأثار السلبية للدروس الخصوصية على التعليم الجامعى .

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة الحالية فيما يلي :

تقتصر الدراسة الحالية علي التعليم الجامعي العام (الحكومي) بالجامعات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات ، ولا تتناول التعليم الجامعي الخاص (المحلي أو الأجنبي).

ويمكن عرض البحث من خلال المحاور التالية

المحور الأول :الإطار الفكرى للدروس الخصوصية

تعد ظاهرة الدروس الخصوصية من القضايا التربوية والإجتماعية المعقدة التى تعكس مشكلات متشابكة في منظومة التعليم الرسمى ، فهى تعبر عن فجوات متعددة في جودة التعليم ومخرجلته ، وتبرز كتحد كبير أمام مبدأ تكافؤ افرص والعدالة التعليمية.

وتتعدد المفاهيم والمصطلحات التى تطلق على الدروس الخصوصية منها على سبيل المثال :النظام التعليمى الموازى ،المتاجرة العلمية التعليمية ، تسليع المعرفة ، السوق السوداء للتعليم ، نظام تعليم الظل ،التدريس الخاص ، كما يختلف تعريفها من بلد إلى أخر.

ويمكن تعميق دلالات المفهوم وتأصيله من خلال عرض مايلى :

أولا : مفهوم الدروس الخصوصية :

ليس ثمة اتفاق على تعريف واحد جامع مانع للدروس الخصوصية وإنما تعرف بأنها" ذلك الجهد التدريبى الذى يبذل بإنتظام وتكرار لصالح الطالب خارج المؤسسة التعليمية سواء قام مدرس الفصل أو غيره من المدرسين "[٨] .

وعرفت أيضا بأنها "كل جهد تعليمى يتلقاه الطالب بدافع من نفسه أو نتيجة لظروف خارجية ويقوم به المعلم سواء بالإلقاء أو المناقشة أو التدريب ، فى صورة فردية أو جماعية خارج المؤسسة التعليمية، ويكون بإنتظام وبأجر محدد من المعلم "[٩] .

ثانيا : أشكال الدروس الخصوصية :

تتنوع الدروس الخصوصية فى أشكاله وطرق تقديمها ، لتلبية الإحتياجات المختلفة للطلاب وأولياء الأمور حيث أصبح لها نمط مؤسسى متزايد ، مما أدى إلى تنوعها بشكل يعكس التباينات الإجتماعية والإقتصادية ، لذلك فلها أشكالا متعددة تشمل الدروس الفردية ،أو بمجموعات صغيرة فى منزل المعلم أو المتعلم ، أو فى فصول كبيرة وأحيانا قاعات محاضرات بمراكز تعليمية ، أو عن طريق الإنترنت ،كما يمكن تقديمها من خلال معلم أو من خلال شركات متخصصة ، وفيما يلى توضيح لهذه الأشكال :

١_ **من معلم إلى طالب** :وهو الأكثر إنتشارا ويطلق عليه الدروس الخاصة أو مجموعات الدروس أو centers . حيث أن ٢٤ من الطلاب الذين يلتحقون بالدروس الخصوصية يكون لكل طالب معلم فردى ، وأن ٧ يلتحقون بفصول لدى شركات تجارية ، أو كما يوجد فى مصر فى الفترة الحالية فيما يعرف بالدروس الخاصة فى المنازل ، أو مجموعات الدروس .

٢_**الشركات التجارية** : وهى تلك الشركات التى تقوم بممارسة الدروس الخصوصية فى مجموعات صغيرة ، وتكون بإلتحاق مجموعات صغيرة تتبع شركات تجارية وتتطلب هذه الدروس استثمارات مالية كبيرة من قبل الأسر ، كما تستهلك وقت أطول من الطلاب [١٠].

٣_**الدروس الخصوصية على الإنترنت** : وهو ذلك النوع من التعليم الذي يقوم فيه المعلم ببث دروس خصوصية تعليمية عن طريق الإنترنت ، مستغلا التقنيات الحديثة ، والمنصات الإلكترونية ، وأدوات التواصل الرقمى فى إنشاء بيئة تعليمية افتراضية متكامله بينه وبين الطالب ، ولذا تقوم منتديات الإنترنت بتوفير تقنيات نقل الصوت والفيديو التى تسمح بالتعليم عن بعد ، وهذا يعنى أن الشركات التجارية تستطيع التحكم فى الدروس الخصوصية ، حيث يمكنها استغلال تأثيرات الشبكة والحصول على موارد أكبر لإنشاء منصات التعلم الإلكترونى وتنظيم دورات مكثفة عبر الإنترنت [١١].

ثالثا : عوامل ظهور الدروس الخصوصية :

هناك العديد من العوامل التى تساعد فى إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية منها ما يلى:

١) **تنافس الأسر على الدروس الخصوصية :**

يتنافس أولياء الأمور فيما بينهم على إلحاق أبنائهم بالدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم ولا سيما التعليم الجامعى ، وبخاصة إذا كان القائمون عليها معلمون مشهود لهم بالخبرة فى تدريب الأبناء على أسئلة الإمتحانات ،ويؤدى هذا التنافس إلى الإستغلال من قبل القائمين بها بإعتبارها سلعة ، لذلك نجد شعارات متنوعة وإعلانات متعددة فى مختلف الأماكن ، والمناطق التى

تعتمد على أحدث وسائل الإثارة والتشويق لجذب أكبر عدد من العملاء إليهم ، كما تحولت فى بعض الدول إلى شركات مسئولة عن تقديم هذه الدروس

كما تبين أن الحالة الإجتماعية و الإقتصادية لأسرة الطالب ، وخاصة دخل الأسرة ، وتعليم الوالدين هى عامل محدد ومهم للطلب على الدروس الخصوصية ، فالأسر الأكثر ثراءا والأعلى دخلا تستطيع ألحاق أبنائهم لمثل هذه الدروس عن الأسر ذات الدخل المنخفض [١٢] .

٢) **كثافة قاعات الدراسة**

تعتبر كثافة قاعات الدراسة واحدة من المشكلات المزمنة التى تواجه نظام التعليم فى مصر ، حيث أنها تأثر على قدرة الطالب على الإستيعاب ، حيث لا تتاح للطلاب الفرصة لمناقشة المعلم ، وتأثر أيضا على وجود المشاحنات ، وحوادث العنف ، وانتشار السلوكيات السلبية بين الطلاب ، مما ينعكس سلبا على أداء المعلم داخل هذه القاعات ، وضياع الوقت والجهد فى المحاولة على السيطرة على الفصل ، وحفظ النظام ، لذلك يلجأ الطلاب وأسرهم إلى فصول الدروس الخصوصية وذلك لكى تطمئن على تحصيل درجات أعلى فى نهاية العام الدراسى [١٣] .

٣) **رغبة الطلاب المتفوقين بالحفاظ على تميزهم**

يلجأ الطلاب المتفوقين الذين يؤدون أداء جيد بالفعل إلى الدروس الخصوصية من أجل الحفاظ على أدائهم أو تحسينه فى المجتمع التنافسى ، ويستمرون فى تميزهم الأكاديمى ، وتمكنهم من الحصول على أعلى الدرجات [١٤] .

٤) **سوق العمل التنافسى**

إن تنامى ظاهرة "التعليم الموازى " نتيجة العولمة وتداعياتها المختلفة على كافة الأصعدة بوصفه الطريق المؤدى إلى المنافسة واحتلال أعلى الوظائف فى سوق

العمل التنافسى ، لذلك فعنصر التفاوت فى عالم العمل يكون أكثر وضوحا فى المجتمعات العربية مقارنة بالمجتمعات المتقدمة ، بل ينعكس هذا التفاوت فى شكل تباينات كبيرة فى المكانة الإجتماعية للوظائف ، وليس فى مستوى الكسب فقط ، ومن ثم فالكليات الجامعية أو مايسمى أحيانا "كليات القمة " التى تقود إلى هذه الوظائف تحظى بمنافسة عالية ،فتفاقمت ظاهرة الدروس الخصوصية بالسرعة التى جعلت تلك الظاهرة ليست قاصرة على التعليم قبل الجامعى ، بل وصلت إلى التعليم الجامعى وتحديدا كليات القمة (الطب – الصيدلة –طب الأسنان _ الهندسة ....) [١٥] .

الإتجار بالتعليم

وهو مصطلح لشيخ التربويين دكتور "حامد عمار " كما أن المقصود منه لا يتصل بجماعة المعلمين والأساتذة الجامعيين ممن يمارسون الدروس الخصوصية ، فهم المتاجرون بالتعليم والإتجار بالتعليم فى مثل تلك الدروس مدان إدانة من يتاجر بأقوات الشعب ، فالتعليم أيضا غذاء للعقول والأرواح ، ويجب أن يخضع الإتجار فيه لطائلة القانون سواء جرى ذلك فى العلن أو كان خفية ، كما أن تجارة التعليم تهدد جوهر مفهوم الخدمة التعليمية ، وتحولها إلى مؤسسات تجارية يخلو مضمونها من أى أهداف ومقاصد تربوية وطنية ، واجتماعية ، وأخلاقية ، وإنسانية ، لذلك لابد من مهاجمة عولمة التعليم ، والعمل على تصحيح توجهات مسيرة التعليم الحالية ليكون أداة للحرية والعدالة والأنتماء الوطنى والإنسانى ، فضلا عن كونه احد أهم أليات العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص وبناء مجتمع الجدارة والإستحقاق القائم على العلم والمعرفة وليس القدرة الإقتصادية أو المكانة الإجتماعية والطبقية [١٦] .

يتضح مما سبق أن هناك العديد من العوامل التى تؤدى إلى زيادة إنتشار ظاهرة الدروس ، والتى من أهمها العوامل الإقتصادية ، وقدرة الأسر على الإنفاق على هذه الدروس مما أدى إلى أن أصبح التعليم سلعة حسب الطلب وحاجة الطالب لمن يستطيع الإنفاق عليه ، وبم أن المستوى الإقتصادى للأسر متفاوت إذن القدرة على الإنفاق على الدروس متفاوتة، مما ينعكس فى النهاية بالسلب على تحقيق العدالة الغجتماعية فى التعليم الجامعى ، وبالتالى يسعى البحث إلى البحث عن أليات مقترحة للحد من الإنعكاسات السلبية للدروس الخصوصية على العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى .

رابعا :الأثار التربوية الناتجة عن إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية :

إن ظاهرة الدروس الخصوصية هى مسئولية ثلاثة عناصر : الأول هو المعلم الذى لم يستطع توصيل المعلومة بصورة واضحة وسهلة للطلاب والثانى هو الطالب الذى لم يفهم جيدا ، ويطالب ولى الأمر بمساعدته بدرس خصوصى ، أما العنصر الثالث هو ولى الأمر الذى يستجيب لرغبة ابنه ويتحمل نفقات الدروس الخصوصية ، كما أن الدروس الخصوصية تعمل على ترسيخ عمليات التلقين والحفظ ،وهكذا لن تتم تنمية قدرات التفكير من فهم وإستيعاب وتحليل وتفكير وتركيب ، وتثبط عمليات تطوير التفكير النقدى والمفهوم ، ولن تنمو قدرات الإبتكار والإبداع وغبرها من منظومات التفكير العلمى والفنى [١٧]

ومن هنا يمكن ذكر بعض الأثار التربوية الناتجة عن إنتشار الدروس الخصوصية :

١_**أثر الدروس الخصوصية على المعلم :** يأثر هذا النوع من التعليم سلبا على المعلم ، حيث أنه يتحمل أعباء إضافية من خلال الدروس ، مما يؤدى إلى زيادة الضغط والإجهاد عليه ، مما يؤدى أيضا إلى إنعدام أى طاقة فكرية أو قوة بدنية تمكنه من القيام بواجبه فى إطار النظام التعليمى [١٨].

٢_أثر الدروس الخصوصية على الأسرة : يؤثر إنتشار الدروس الخصوصية سلبا على ميزانية الأسرة ، ولا يمنح مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء الطبقات المختلفة من الناحية التحصيلية ، كما أن إنشغال الطلاب بالدروس الخصوصية يقلل الوقت الذى يقضونه مع الأسرة ؛ مما يؤثر على العلاقات الأسرية والأنشطة العائلية المشتركة .

٣_ أثر الدروس الخصوصية على المواد الدراسية :للدروس الخصوصية أثر على الإهتمام بمواد معينة دون الأخرى فالتركيز أصبح على الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية واللغات الأجنبية ، وإهمال بقية المواد ويعد هذه تشويها للقيمة المجتمعية لمختلف المواد الدراسية ،كما أن اعتماد الطلاب على الدروس الخصوصية يؤدى إلى تقليل اهتمامهم بالمشاركة الفعالة فى المحاضرات داخل الجامعة، مما يؤثر على ديناميكية الفصل وتفاعل الطلاب مع المعلم وزملائهم [١٩].

٤_أثر الدروس الخصوصية على إنتماء الطالب للنظام العام :تتجاوز سلبيات الدروس إلى حد إقامة قطعية بين الفرد والدولة ؛فمادام التعليم يتحقق فى الدروس الخصوصية فى البيت أو فى مكان أخر خارج المدرسة هذا يؤدى إلى عدم إحترام المدرس وتقديره .حيث لم تعد لهذه المؤسسة أهمية بالنسبة للتلاميذ [٢٠].

ومن هنا يتضح أن الدروس الخصوصية تأثر سلبا على العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى حيث أن حصول الطلاب من الأسر الميسورة على دعم أكاديمى إضافى مما يمنحهم ميزة عن الطلاب من الأسر ذات الدخل المحدود الذين لا يتحملون تكاليف الدروس الخصوصية ؛ مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة الفجوة التحصيلية ، مما يعمق الفجوة الإقتصادية والإجتماعية .

المحور الثانى : الإطار الفكرى للعدالة الإجتماعية في التعليم الجامعى

تعد العدالة الإجتماعية في التعليم ،وخاصة التعليم الجامعى جزء من حقوق الإنسان ، فلا يمكن أن تكون للأفراد حقوق متساوية وأن تتساوى إمكانية حصولهم على الموارد والفرص .وأن يتمكنوا من المشاركة في إتخاذ القرارات التى تنظم حياتهم ، دون الوفاء بها كشرط مسبق [٢١]، كما أن العدالة والمساواة القانونية تتمايز عن العدالة الإجتماعية على الرغم من المبادئ المشتركة بينهما في المساواة بين البشر ،فالعدالة والمساواة القانونية مساواة مطلقة يمثلها ميزان العدالة الذى يوفى كل إنسان حقه وهو ينظر إلى جميع البشر نظرة متساوية لا تعتد بأي منطق إلا منطق الإنسانية التى هم فيها سواء ، ومن هنا يخضع الجميع لقانون الدولة التى هم جزء منها ويطلق عليهم الأحكام بنفس الكيفية ،أما العدالة الإجتماعية يعد التمايز فيها أحيانا هو عين العدل والإنصاف ويمكن توضيح ذلك من خلال مفهوم العدالة الإجتماعية [٢٢]

أولا : مفهوم العدالة الإجتماعية

تعرف العدالة الإجتماعية بأنها تلك الحالة التى ينتفى فيها الظلم والإستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما ، والتى يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الإجتماعى وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة ،التى يتمتع فيها الجميع بحقوق إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ، التى يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الإجتماعية ، والتى فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم في مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد ، وبما يكفل له إمكانية الحراك الإجتماعى الصاعد من جهه ،ولصالح المجتمع نفسه من جهه أخرى

،والتى لا يتعرض فيها المجتمع للإستغلال الإقتصادى وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى [٢٣].

كما يشار إلى العدالة الإجتماعية على أنها حالة مثالية يكون فيها لكل أفراد المجتمع نفس الحقوق الأساسية والحماية ، والإلتزامات ، والفرص ، والمكاسب الإجتماعية[٢٤]

كما تعرف العدالة الإجتماعية على أنها اقتسام أفراد المجتمع المكانات والمراكز الإجتماعية والميزات بعدل وإنصاف ومساواة وبنفس الطريقة ، وتتطلب العدالة الإجتماعية الأخذ فى الإعتبار كل المعايير الإجتماعية ، والسياسية ، والإقتصادية السائدة فى المجتمع [٢٥].

العدالة الاجتماعية في التعليم

يقصد بمصطلح العدالة الاجتماعية في التعليم بأنه إتاحة الفرص التعليمية بشكل متكافئ لجميع التلاميذ بغض النظر عن النوع أو المستوي الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي [٢٦] .

كما تعرف علي أنها "اتاحة فرص تعليمية متكافئة لجميع الأفراد حسب قدراتهم الفردية وجدارتهم بغض النظر عن مكان الإقامة والأصل والجنس والخلفية الاجتماعية والثقافية وما إلي ذلك[٢٧] .

ولا تعني العدالة الاجتماعية المساواة المطلقة في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية ، لكن المفهوم الشائع للعدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعى الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة ، والتي منها الفروق في الجهد المبذول والمهارة والتأهيل العلمي وغير ذلك . والمساواة هي في الأساس مساواة في الحقوق

والواجبات، فالمساواة في الحقوق تنصرف إلى الحق في التعليم والصحة والمأوى والحق في الحرية وغيرها .

وعلى ذلك يمكن تمييز مصطلح العدالة الإجتماعية فى التعليم من غيره من المصطلحات المتداخلة مثل مصطلح المساواة فى التعليم .

و يقصد به التماثل بين الجميع في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب اللون العرق ، الدين او الحالة الاجتماعية وتوافر معاملة مساوية لكل بني البشر، والغاء الفوارق الموجودة والتي تظهر بحكم الطبيعة . ويرتكز حق المساواة على حقيقة أن البشر متساوين فيما بينهم، أي لا يوجد أناس فوق أناس، أو أناس تحت أناس. وحق المساواة هو حق أساسي في المجتمع الديموقراطي فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات لا فضل لاحد علي أخر(٢٨) .

أكدت منظمة الأمم المتحدة على أهمية المساواة وعدم التمييزكمبدأين حاكمان لسيادة القانون. وكما لاحظت الدول الأعضاء في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون، فإن "جميع الأشخاص، والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما فيها الدول نفسها، يجب أن يحاسبوا وفقا لقوانين عادلة ونزيهة ومنصفة ولهم الحق في أن يتمتعوا بحماية القانون دونما تمييز على قدم المساواة" . وعقدت العزم أيضا على احترام المساواة في الحقوق بين الجميع دونما تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين (٢٩) .

ومن جهة أخرى تختلف العدالة الإجتماعية فى التعليم عن مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعنى الإنصاف وعدم التمييز في توفير الفرص في كافة المجالات كالأسرة والتعليم والعمل وتقلد المناصب وغيرها من المجالات وذلك من خلال مراعاة الاحتياجات والكفاءة والقدرات (٣٠) .

كما يعني تكّافؤ الفرص في عالم العمل الحصول على فرص متكافئة في التقدم بطلب وظيفة محددة ، وفي الاستخدام وامتلاك منشأة أو إدارتها ومتابعة الدورات التعليمية، أو التدريبية ، أو في التأهيل للحصول على بعض الكفاءات واعتبار المرء على أنه عامل وجدير بالترقية في المهن أو المناصب كافة، بما فيها تلك التي يهيمن عليها جنس أو آخر. ويشير تكافؤ الفرص في عالم العمل إلى المساواة في الحقوق مثل الأجور وظروف العمل والأمن الوظيفي والضمان الاجتماعي." [٣١] .

اما عن **تكافؤ الفرص التعليمية** فقد اختلفت الآراء والتفسيرات حول معني تكافؤ الفرص التعليمية وإبعاده، كما قد يرجع هذا الاختلاف إلي ارتباط هذا المبدأ بالفلسفة الخاصة بكل دولة، أو بطبيعة النظام السياسي القائم، هذا بالإضافة إلي أن هذا المبدأ أقرب إلي النظرية منه إلي وصف واقع حقيقي، فتكافؤ الفرص التعليمية لا يقصد وصف حالة حقيقية وإنما ما يجب أن يكون.

ثانيا: أنواع العدالة الاجتماعية

أ. العدالة النسبية

وتتمثل في تناسب الفروق في أنصبة الأفراد المجتمع من الدخل والثروة مع الفروق الفردية بين هؤلاء الأفراد سواء في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه تلك الأعمال من مها ارت، وتأهيل علمي وخبرة. وينبغي أن تكون الفروق بين أفراد المجتمع في الدخل والثروة أو في غيرها من المكاسب مقبولة اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير موضوعية متوافق عليها اجتماعيا. وقد ذهب البعض إلى القول بأن اللامساواة في الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظا في المجتمع أكبر نفع ممكن، كما يجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية

الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة في الحقوق والواجبات، والتكافؤ في الفرص، وهو ما يرتب التزاما على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الفرص، وتمكين الأفراد من الاستفادة منها والتنافس عليها منافسة عادلة ومتكافئة[٣٢]

ب. **العدالة التوزيعية**

وتعني التوزيع العادل للموارد والأعباء، ويتم ذلك من خلال هيكل الأجور ونظم الدعم الحكومي والضرائب والتحويلات وتوفير الخدمات العامة ونظم الضمان الاجتماعي. وكذلك التدخل من خلال سياسات إعادة التوزيع لتقليل حدة التفاوتات في توزيع الدخول والثروات حال الحاجة إلى ذلك.

ج. **العدالة التشاركية**

بمعنى تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال إتاحة الخدمات التعليمية والصحية بصورة متكافئة للأفراد وتوفيرها للفئات الأقل دخلا مع تيسير وصولهم إليها. وكذلك توفير فرص العمل اللازمة سواء لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البيئة الاقتصادية وتيسير بيئة الأعمال بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص ويعمل على رفع مستوى التشغيل وتمكين الأفراد من المشاركة في العملية التنموية[٣٣] .

ثالثا :أهمية تحقيق العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى

تعد العدالة الإجتماعية بمثابة حجر الزاوية التي يُستند إليها في تحقيق باقي جوانب العدالة في المجتمع ككل، و تتمثل أهمية تحقيق العدالة الإجتماعية في عدد من النقاط كما يلي

أ -تحقيق مستوي أعلي من الرفاهة الاقتصادية في المجتمع

يؤثر الاهتمام بعدالة توزيع الفرص التعليمية تأثيراً إيجابياً في مهارات العمال وإنتاجيتهم؛ وبالتالي فإن زيادة الإنفاق على التعليم يمكن أن يؤدي إلي زيادة متوسط مستوي الدخول وأيضاً إلى إعادة توزيعه علي نحو يكفل المزيد من العدالة الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة

أو النامية، ومن ثم فإنه يمكن استخدام توزيع الفرص التعليمية كوسيلة لإعادة توزيع الدخول في المجتمع، وعدم قصر الاستثمارات والخدمات علي فئات اجتماعية معينة ومناطق جغرافية بما يسمح برفع مستويات المعيشة، وبالتالي إعادة توزيع الدخول[٣٤] .

ب - القضاء على الفقر وتحقيق الحراك الاجتماعي

يلعب التعليم الجامعى دوراً كبيراً في تحريك الأفراد عبر السلم الطبقي، من خلال المهن والوظائف والترقي الاجتماعي، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا تحققت العدالة بين جميع الطبقات والمستويات. وحتى لا يصبح التعليم أداة لزيادة التباين الطبقي داخل المجتمع، ويكون التعليم وسيلة للحراك الاجتماعي، فلا يصح أن تتحول المدارس إلى وسيلة للربح، أو يصبح التعليم سوقاً موازية في البيوت ومراكز الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، وينقسم الطلاب في ذلك إلى فئتين فئة قادرة على تحمل نفقات وأعباء التعليم والاستمرار فيه والحصول على تعليم جيد، والثانية لا تقدر على تحمل نفقاته ولا تستطيع الحصول على تعليم جيد وتحاصرها الظروف الاجتماعية والاقتصادية ويزداد فيها الرسوب والتسرب[٣٥] .

ومن هنا يتضح أنه اذا تحققت العدالة فى التعليم الجامعى زادت فرص الأفراد فى الالتحاق به الذى بدوره يقضى على الفقر ويعمل على تحريك الحراك الاجتماعى ،وبالتالى يتضح دور العدالة التعليمية وأهميتها فى القضاء على الفقر

ج- رفع الظلم الاجتماعي عن المحرومين

تتطلب العدالة التعليمية منظومة مجتمعية شاملة على كافة القطاعات والمؤسسات الاجتماعية للارتقاء بأحوال المواطنين، وتوزيع ثمار التنمية توزيعاً عادلاً دون محاباة، والالتفات إلى المناطق المحرومة والفئات المهمشة حتى يمكن الاستفادة الكاملة من جميع الطاقات والخبرات في المجتمع، وتوجيه جهود الإصلاح في التعليم إلى الأماكن التي تعاني من قصور في الخدمات التعليمية، وتحديد المحافظات الأكثر احتياجا للخدمات التعليمية ووضعها بصورة مرتبة لتكثيف الخدمات فيها [٣٦]

رابعا: معوقات تحقيق العدالة في التعليم الجامعي

تواجه العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى معوقات كثيرة تحول دون تحقيقها، وتختلف درجة هذه المعوقات والتحديات من مجتمع لآخر، ففي الدول الفقيرة تواجه العدالة معوقات اقتصادية لتمويل التعليم الجامعى وسد حاجات السكان الأصلية التعليمية وتوفير التعليم للجميع دون تمييز، وخاصة مع زيادة السكان وزيادة حدة الفقر، وفي مواجهة هذه التحديات [٣٧]، وفيما يلى عرض لتلك المعوقات :

١- المعوقات الاقتصادية

تتأثر العدالة الإجتماعية بالعديد من المعوقات الإقتصادية والتى من أهمها ضعف الإنفاق على التعليم الجامعى ، حيث أن آلية الانفاق على التعليم في مصر يشوبها سوء توزيع للموارد ومن ثم ترتب على هذا تأثر العدالة وحرمان كثير من الفئات من حقوقها التعليمية المشروعة والتي يلعب العامل المادي سببا رئيسا فيها [٣٨] .

وتشير الاحصائيات الى أن هناك تدنيا ملحوظا فى الإنفاق على التعليم الجامعى المصرى بالنسبة للمعدلات العالمية ، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى (١٠,٢)مليار جنيه فى العام (٢٠١١)،واستمر التطور فى الزيادة ففى العام (٢٠١٥)وصلت نسبة الانفاق الى ٢٠,٠ مليار جنية ، وفى العام(٢٠٢١) وصلت نسبة الانفاق الى (٤٧,٨٨) [٣٩]

وبالرغم من هذه الزيادة الملحوظة فى نسبة الانفاق الحكومى على التعليم الجامعى الا انها زيادة مضللة وغير حقيقية ،ويرجع ذلك لعدة أسباب ،أهمها :التزايد الكبير فى معدلات التضخم والغلاء على المستويين المحلى والعالمى ،والقيمة الشرائية للعملة المحلية ،وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المتمثل فى زيادة أعداد الطلاب [٤٠]،وكذلك إرتفاع أسعار السلع ،وإنخفاض سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار ، ومن هنا يتضح أن سوء توزيع المخصصات المالية على التعليم الحكومى تؤثر تأثيراً مباشراً على تحقيق العدالة .

٢- المعوقات التعليمية

تتمثل هذه المعوقات فى قلة كفاءة أداء منظومة التعليم ، سواء الكفاءة الداخلية أو الكفاءة الخارجية للمنظومة التعليمية ، فيرتبط مفهوم عدم الكفاءة الداخلية لمنظومة التعليم بالعلاقة بين المدخلات ومخرجات العملية التعليمية ، كما أن إنخفاض معدلات إلتحاق الفقراء بالتعليم الجامعى يرجع إلى عدم الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية ،نتيجة عجز تمويل التعليم ، ومن المؤشرات ذات دلالة فيما يتعلق بالكفاءة الداخلية لنظام التعليم الجامعى المؤشر الخاص بأعداد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ، والتى بلغت فى المتوسط حوالى (٣٢) طالب لكل أستاذ ،وهى أعلى بكثير من المتوسطات السائدة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تبلغ حوالى (٢٣) ،وفى الدول ذات الدخل

المتوسط الأدنى (نحو ١٨) طالب ، وبالطبع فإن هذه الكثافة المرتفعة لها إنعكاسات واضحة على نوعية الخدمات التعليمية المقدمة فى الجامعات الحكومية وعلى الكفاءة الداخلية لمنظومة التعليم الجامعى [٤١]، وفيما يلى عرض لبعض المعوقات التعليمية

أ -غياب العدالة في التعليم قبل الجامعي

إن غياب العدالة في فرص التعليم الجامعي في مصر تستمد جذورها من عدم العدالة في فرص التعليم قبل الجامعي أو الثانوي تحديداً فالمقيدون في مرحلة التعليم الثانوي العام الذين يخوضون في نهاية المرحلة اختبارات الثانوية العامة المؤهلة للالتحاق بالتعليم الجامعي لا يشكلون سوى حوالي ثلث المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي (العام الأزهري، الفني) في حين يشكل المقيدون في التعليم الفني حوالي(٥٥٪) من جملة المقيدون وهؤلاء لا تجد لديهم فرص تقريباً في استكمال تعليمهم الجامعي ، ونحو(٩٤٪) ممن يستكملون تعليمهم الثانوي العام يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي(٧٦٪) في الجامعات(١٨٪) في المعاهد فوق المتوسطة والعليا فإن(٩٪) فقط ممن يستكملون تعليمهم الثانوي الفني يستطيعون الالتحاق بأحد مؤسسات التعليم الجامعي ، ومرة أخرى فإن مثل هذا النوع من الاستبعاد يحمل في طياته تحيزا واضحاً الفقراء الذين يمثلون الغالبية العظمى من المقيدون بالتعليم الفني ونسبة (٩٧٪) من الأفراد الذين ينتمون للطبقة الاجتماعية الدنيا يلتحقون بهذا النوع من التعليم الثانوي كما اتضح أيضا أن فرص التحاق الشباب الذين ينتمون للأسر الأعلى دخلا أو ثروة بالتعليم الثانوي العام ليس الفني أعلى بحوالي ٢٠٦ مرة من أقرانهم ممن ينتمون للأسر الأقل ثروة. [٤٢] .

ب -تنامي الدعوة إلى تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات

تلك الدعوة التي تتنافى مع اعتبارات العدالة كما تتنافى مع اعتبارات الكفاءة، والتي جاءت تماشياً مع رأي البنك الدولي بالتركيز على التعليم الأساسي كونه الأساس في

عملية التنمية، والتقليل من الأهمية النسبية لدور التعليم الجامعي في الدول النامية ومن بينها مصر.

وعلى العكس من ذلك فأن التعليم الجامعى يساعد على تحسين مستويات المعيشة ،وتعزيز نوعية الحياة .وفى عالمنا الحالى سريع التغير ، يصبح التعليم الجامعى أكثر أهمية من ذى قبل حيث تواجهنا تحديات حضارية بمسارات حركة متعددة ،منها :عولمة متسارعة ، انتشار سريع للديمقراطية ، تنامى الابداع العلمى والتكنولوجى ، وظهور اقتصادات سوق جديدة .وهذا يتطلب امتلاك الدول لأفراد متعلمين وماهرين بدرجة عالية [٤٣] .

ومن هنا يتضح أن الدعوة الى تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات تأثر تأثيراً سلبيا على تحقيق العدالة فى التعليم الجامعى .

٥- الخلل في معدلات الاستيعاب بالتعليم الجامعى

ففي دراسة للبنك الدولي عام ٢٠٠٢ أكدت أن الطلاب الذين ينتمون للأسر الفقيرة بمثلون حوالي (٢٥٪) من طلاب التعليم الابتدائي في مصر، في حين يشكلون حوالي ١٤٪ من طلاب التعليم الثانوي، في مصر، ونحو (٤٪) فقط من طلاب التعليم الجامعي ، وتلك مؤشرات رقمية خطيرة جدا توضح لنا الخلل الرهيب في معدلات الاستيعاب وذلك كله راجع لغياب العدالة والحرمان من فرص الالتحاق بالتعليم وهذا يستدعي منا الإسراع بالتفكير في سبل عصرية لمواجهة هذا الأمر المفزع والمؤلم في آن واحد .

كما قدرت الدراسة أن الشباب في الفئة العمرية من ٢٠ - ٢٩سنة الذين ينتمون للطبقات الاجتماعية العليا يكون احتمال التحاقهم بالتعليم الجامعي حوالي (٩٨.٥٪) في حين تصل هذه النسبة فقط إلى نحو(٥.٥٪) فقط بالنسبة للشباب الذين ينتمون للطبقات الاجتماعية الأدنى

إن المتأمل للواقع السابق يدرك أن فجوة العدالة الرقمية في تزايد يهدد استقرار التعليم في مصر فالافتراض الرقمي الذي يقول إن هناك فوجا في التعليم الابتدائي تصل نسبة الاستيعاب فيه إلى(٨٥٪) بنسبة هدر مقداره (١٥٪) تصل هذه النسبة إلى(٢٠٪) هدرا بنهاية التعليم الابتدائي وترداد هذه النسبة إلى(٢٥٪) بنهاية التعليم الإعدادي ونسبة من يلتحق بالجامعة من إجمالي هذا الفوج حوالي(٢٠٪) فقط من(٨٥٪) والتي كانت النسبة الأجمالية، وهذا الافتراض الرقمي يتطابق مع المؤشرات التي سبق ذكرها وهذا يؤكد لنا معدل الاستيعاب في الثانوي والجامعي بمصر محفوف بأزمة غياب أو ضعف العدالة الا يحرم الفقراء من فرص العدالة إذ يحرم الفقراء من فرص تعليمية كثيرة ويستحوذ الأغنياء بأموالهم على فرص تعليمية أكبر [٤٤].

و- اتساع ظاهرة الدروس الخصوصية

تحت ضغط الحاجة الملحة إلى التفوق - كما نعتقد -وقصور النظام التعليمي عن القيام بواجباته ليعمل بها مدرسون وأساتذة جامعيون، رغم أن القانون يحظر عليهم ذلك من الناحية النظرية الأمر الذي أضعف تماماً من قوة الدفع الرامية إلى تحقيق المساواة منذ الحقبة الناصرية – من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠ - وحتى الآن. وما تعنيه هذه الظاهرة من أن النظام التعليمي في مصر يتم خصخصته بشكل غير مباشر ليتعاظم الإنفاق العائلي / الأسري على التعليم رغم ضمان مجانتيه بنص الدستور[٤٥] .

لذلك فان اتساع ظاهرة الدروس الخصوصية وما يصاحبه من ترسيخ عمليات التلقين ،وتخزين المعلومات واسترجاعها ،وانعدام الفهم والحوار والمناقشة ،وعدم محاولة تنمية قدرات التفكير والابداع ، بالاضافة الى تعدد مظاهر الاستهتار والانفلات من كل القيم التعليمية حول اهدار كرامة المعلم واحترامه ،هذا فضلا عن الخسائر التربوية والعلمية فى عوائد تمويل الدولة للتعليم وفيما تنفقه الأسرة من المليارات على الدروس الخصوصية

التى تقدر بأكثر من ١٨ مليارا من الجنيهات ،وهى فى تصاعد مستمر مع زيادة معدلات التضخم فى سلعة التعليم [٤٦].

ومن هنا يترتب على ما سبق ظهور تمايز طبقى بين فئات المعلمين أنفسهم فضلا عن تجاوز مبدأ تكافؤ الفرص لصالح الطلاب القادرين على تحمل تكاليفها وضد الطلاب الذين ينوء أولياء أمورهم بحمل تكاليفها أو يعجزون عن أحمالها تماما وبذلك تسهم الدروس الخصوصية وتداعياتها فى تسليع عملية التعليم ،واعلاء قيم الثروة والمال وامكاناتها فى اكتساب القوة والمكانة لدى الطلاب منذ بداية مراحلهم التعليمية .

٣ -المعوقات الاجتماعية

إن للخلفية الإجتماعية أثر واضح فى عملية تحقيق العدالة الإجتماعية بين طلاب الجامعات وتتمثل في الحواجز والقيود التي يضعها المجتمع أمام بعض فئاته وطوائفه للحصول على التعليم الجامعى ، وتتصل تلك القيود بالتركيب الطبقي للمجتمع ونظرته للعائد من التعليم، والنظام الاجتماعي السائد وما يحتويه من قيم وعادات وتقاليد، وشكل نسيجه الاجتماعي وعلاقته بسوق العمل وما يحدث داخله من تحولات اجتماعية وتاريخية وما يرجوه من أهداف، بالإضافة إلى فلسفته التعليمية ومظاهر الاختلاف التي توجد بين الفرص التعليمية المتاحة للأفراد من خلال معايير الجدارة والاستحقاق. [٤٧].

٤ -المعوقات الثقافية

تشكل الثقافة السائدة لدى الكثيرين بضعف الجدوى من التعليم وأهميته في الحياة، ففي الوقت الذي تدفع فيه الجامعات سنوياً آلاف الطلاب ممن يبحثون عن فرص عمل، وربما لا يجدون، وإن وجدوا فبعيداً عن تخصصهم الدراسي، في حين يسرع الطلاب الذين تركوا

المدرسة في سن مبكر في تكوين حياتهم؛ حينها يشعر الشباب بضعف الجدوى من التعليم، وأنه مضيعة للوقت والجهد والمال، وهذا ما يدفع الطلاب بعد المرحلة الإعدادية لدخول التعليم الفني، لا من أجل تعلم حرفة أو صنعة، ولكن للبحث عن فرص العمل والزواج بعيدا عن مشوار التعليم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع "من وجهة نظرهم .

٥ المعوقات الجغرافية

ويتمثل أحد الحواجز الجغرافية في قلة توفر مدارس الثانوي العام في العديد من القرى، إضافة إلى انخفاض جودة وسوء ظروف مدا الحكومي في المناطق الريفية، حيث توجد فروق كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية ولاسيما فيما يخص ارتفاع معدلات الفترات الدراسية، وقلة التجهيزات في المناطق الريفية، والدعم الطبي الذي تقدمه العيادات وأنشطة الإثراء الثقافي مثل الموسيقى أو الرحلات الميدانية.

كما تتركز فرص العمل بصفة أساسية في المحافظات والمناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، ويفسر هذا انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعى في هذه المناطق، إذ يعرف الطلاب أنه يتعين عليهم ترك موطنهم من أجل البحث عن فرصة عمل بعد التخرج، ويشير هذا ضمنياً إلى سبب آخر وراء عدم التكافؤ في الالتحاق بالتعليم الجامعي بين هذه المناطق. (٤٨) .

ويرصد الواقع هذه الحقيقة حيث أن مصر بها (٢٧) محافظة ،وتتركز الجامعات فى عواصم هده المحافظات فقط ،اذن نجد العديد من المناطق البعيدة عن العاصمة محرومة من تواجد الجامعات فيها ، وبالتالى فان الطلاب بهذه المناطق يجدون صعوبة فى السفر وخاصة مصاريف الانتقالات التى فى تزايد مستمر من أجل الالتحاق بهذه الجامعات وأيضا لايجاد فرص للعمل بعد التخرج ،لذلك يعزفون عن الالتحاق بالتعليم الجامعى مما يكون عائقا أمام تحقيق العدالة فى هذه المرحلة العمرية

ومن خلال عرض أبرز ملامح واقع العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى يتضح ما يلى:

- **أن الإحصائيات الدولية تشير إلى تنامى معدلات الفقر فى المجتمع المصرى ، حيث أن المعوقات الإقتصادية هى الأساسية التى تحول دون تحقيق العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى ، والتى هى السبب الأساسى فى إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، ومن هنا يتضح العلاقة بين إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وتحقيق العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى .**
- **أن الخلل فى معدلات الإستيعاب بالتعليم الجامعى يؤدى بالضرورة إلى حرمان بعض الطبقات من التعليم الجامعى ، وبالتالى غياب العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى .**
- **اتساع ظاهرة الدروس الخصوصية من المعوقات التعليمية التى تحول دون تحقيق العدالة الإجتماعية فى التعليم الجامعى .**

المحور الثالث : إنعكاسات الدروس الخصوصية على التعليم الجامعى .

تعد الدروس الخصوصية من الظواهر التى برزت على سطح الحياة التعليمية ، والإجتماعية في السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة إلا أنها قد إنتشرت وفرضت نفسها على حياتنا الإجتماعية ، مما جعل منها واقعا لا مناص منه ، ومن أهم مظاهر إنتشارها : الشمولية حيث أنها مست جميع المراحل التعليمية ولا سيما التعليم الجامعى ، وفى مختلف الأماكن والبيئات ،والطبقات الإجتماعية

وفيما يلى عرض لبعض الإنعكاسات التى تفرضها ظاهرة الدروس الخصوصية والتى تعيق مسيرة تطوير منظومة التعليم الجامعى ، كما أنها تهدد كيان الجامعات والمجتمع بانتشارها بصورة غير مسبوقة في الواقع المصري، كما أنها تساهم في تدهور النظام

التعليمي الرسمي لأنها تصبح بديلا لهذا النظام وليست مكملا له، كما في حالة الدول المتقدمة، كما أصبح التعليم للقادرين فقط مما يؤثر سلبا على تحقيق العدالة الإجتماعية في التعليم الجامعى

على العدالة الإجتماعية في التعليم الجامعى :

من خلال تحليل واقع الدروس الخصوصية في التعليم الجامعى تم التوصل إلى عدد من السلبيات أن غالبية المعلمين الذين يمارسون التدريس الخصوصي (الدروس الخصوصية)، لا يؤدون عملهم بجدية في الجامعات بل يكون أداؤهم ضعيفا ليحتفظوا بنشاطهم للتدريس الخصوصي.

١ - تفاقم هذه الظاهرة يؤدى إلى إدمان الطلاب على الدروس الخصوصية ويركز اعتمادهم عليها ، ويقل اهتمامهم بحضور الدروس والاستفادة منها.

٢ - الدروس الخصوصية أصبحت تمثل نظاما تعليميا غير رسمي وببساطة نصل إلى نتيجة أن المزيد من الدروس الخصوصية يساهم بتدهور النظام التعليمي، وتدهور نظام التعليم يشجع على اتساع نطاق الدروس الخصوصية.

٣ - ظاهرة الدروس الخصوصية تزيد مشكلات الأسر وتهدد كيان المجتمع والاستقرار الاجتماعي؛ حيث يكون التعليم للقادرين ماديا بما يترتب عليه من ضياع لديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص وإخفاق في وظيفة المدرسة الرسمية وتهميشها، فضلا على تدني مستوى العملية التعليمية في الجامعات الحكومية التي يتعلم بها غالبية أبناء الشعب.

٤ - الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم؛ حيث إن الطالب المقتدر ماليا هو فقط من يمكنه الحصول على الدروس الخصوصية، وما تمثله من خدمات تعليمية

متميزة يحرم منها غيره من الطلاب غير المقتدرين على الرغم من إمكانية أن يكون هؤلاء أفضل منه في القدرات والمهارات الفردية.

٥ - هدم جانب رئيسي من جوانب العملية التعليمية التي تهتم ببناء شخصية المتعلم وبناء الخبرات المتكاملة؛ حيث يحرص المعلمون في الدروس الخصوصية على تلقين الطلاب كيفية حل أسئلة الامتحانات بغية الحصول على معدلات عالية دون الاهتمام بتنمية قدراتهم ومعارفهم.

٦ - ضعف علاقة الطالب بالجامعة حيث يعتمد على مصدر آخر للتعليم يمثل له مفتاح الحصول على المعلومة بطريقة تضمن له الحصول على أكبر معدل دراسي ممكن، مما حدا ببعض التربويين إلى إطلاق اسم (التعليم الموازي - المدرسة الموازية) على الدروس الخصوصية.

٧ - تدني نظرة الطالب إلى المعلم باعتباره تاجرا يقدم خدماته مقابل أجر.

٨ - عدم اهتمام الطالب بالشرح داخل قاعات الدراسة مما يؤدي لعدم محافظته على نظامه واستقراره، الأمر الذي يؤدى بدوره للتأثير سلبا على تحصيل زملائه من الطلاب الذين لا يحصلون على الدروس الخصوصية، والذين لا مصدر لهم في التعلم سوى شرح المعلم في الجامعات .

٩ - تحويل اهتمام الطالب إلى مجرد النجاح في الامتحان مما يدفعه إلى التعامل مع الخبرات التعليمية في داخل هذا الإطار فقط، الشيء الذي يخل بالهدف الأساسي للعملية التربوية والمتمثلة في بناء الإنسان، وتكامل الخبرات واكتساب المعرفة والخبرة العملية التي تؤهله للنجاح في حياته فيما بعد.

١٠ - الحد من اعتماد الطالب على نفسه واعتماده على المدرس الخصوصي في تبسيط المعرفة وحل المشكلات التي تعترضه، بدلا من الاعتماد على نفسه في حلها، واكتساب الخبرات التي تؤهله لحل ما يواجهه من مشكلات في حياته العملية.

١١ - إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطلاب في كافة مراحل التعليم وأنواعه تتيح لهؤلاء الطلاب بحكم وضعهم ومكانتهم الاجتماعية، الإنفاق بسخاء على التعليم الموازي في أفضل صوره، وهذا الإنفاق يتيح لهؤلاء الطلاب الالتحاق بأفضل الكليات الجامعية من وجهة نظرهم ونظر المجتمع بنسب تصل إلى أربعة وحمسة أضعاف ما هو متاح لطلاب التعليم الحكومي الرسمي وللطلاب الذين لم يتعاطوا الدروس الخصوصية بالصورة المطلوبة، حيث تحتل مدارس اللغات والمدارس الخاصة والأجنبية والاستثمارية الصدارة في الالتحاق بكليات القمة كما تسمى، ويترتب على ذلك الحصول على أفضل فرص للعمل المتاحة في سوق العمل العالمى. [٤٩]

ولا شك أن كل ذلك يهدر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وينسفه من الأساس ويقضي على الجهود الساعية نحو تحقيق العدالة والمساواة في النظام التعليمي، ويعلي من القدرة المالية والاقتصادية للأسر والطلاب على القدرات المعرفية والذهنية والعقلية مما يؤدي بالضرورة إلى توسيع الفوارق الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالمجتمع، ويؤكد في الوقت ذاته أن هؤلاء الطلاب الذين يحتلون المقاعد الدراسية بكليات القمة ليسوا هم أفضل الطلاب علميا أو معرفيا.

ومما سبق يتضح أن محصلة الآثار السلبية للدروس الخصوصية على المعنيين بها تنعكس على المجتمع في كليته، وهي تنطلق من سوق موازية لنظام التعليم الرسمي تؤثر في اقتصاد المجتمع وتركيبته الاجتماعية وتربية أجياله الناشئة، ومن ثم أمنه القومي والوطني، وبشكل خاص فإن مبادئ وقيم مجانية التعليم

وتكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية والتعليمية تبقى مشكوكا فيها في مجتمع أحد ملامحه وظواهره التعليم الموازي في مقابل التعليم الرسمي.

كما أن الدروس الخصوصية تقطع الطريق أمام أبناء الطبقات الدنيا والمتوسطة فيحرمهم من احتراف مهن معينة ووظائف معينة هي سبيلهم للترقي الاجتماعي والاقتصادي، وبذلك فإن الدروس الخصوصية تعد عقبة تعليمية أمام أبناء الفقراء والكادحين لمواصلة تعليمهم الجامعي والعالي واحتلال الوظائف المحترمة في المجتمع والتي حرموا منها بحكم وضعهم الطبقي والاجتماعي، وحينما لاحت أمام أعينهم فرصة الترقي والتعليم في ظل المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية، حال دون ذلك التعليم الموازي والدروس الخصوصية وتراخي وانسحاب دور الدولة من المراقبة ومساندة الفقراء في تحقيق حلم حياتهم.

ثانيا : مقترحات للحد من الإنعكاسات السلبية للدروس الخصوصية في التعليم الجامعي :

من خلال ماتم عرضه من واقع الدروس الخصوصية وسلبياتها المنعكسة على تحقيق العدالة الإجتماعية في التعليم الجامعى ، إستطاع البحث الحالى التوصل إلى عدد من المقترحات التى يمكن من خلالها الحد من الإنعكاسات السلبية للدروس الخصوصية ومن هذه السلبيات مايلى :

١- تفعيل المحاضرات التعويضية الافتراضية المساندة للمحاضرات من خلال برنامج ميكروسوفت تيمز (Teams Microsoft) لمساعدة الطلبة الذين يواجهون صعوبات في بعض المقررات الدراسية والرد عل استفسارات الطلبة بما يتناسب مع أوقاتهم، بهدف تسهيل المادة العلمية ومعالجة مواقع الضعف في المهارات المعرفية

العلمية أولا بأول وخصوصا المهارات التي يصعب عل الطالب فهمها من أستاذ المقرر في وقت المحاضرة الرسمي.

٢- تقديم محاضرات تدعيمية للمقررات الجامعية التي يعاني الطلبة المستجدون من صعوبتها وتنخفض فيها تقديراتهم في نهاية الفصل الدراسي وبخاصة مقررات الكليات العلمية.

٣- الاستفادة من الطلبة المتفوقين في تقديم محاضرات تعويضية للمقررات التي الطلبة ويتدنى مستواهم الدراسي بسببها كمقررات الرياضيات يكثر فيها رسوب

٤- عمل دورات لأعضاء هيئة التدريس الجدد في كيفية تنمية مهارات التواصل مع الطلبة وفن توصيل المعلومة.

٥- ضرورة صياغة رؤية واضحة تحدد أهداف التعليم الجامعي وشكل ومحتوى المناهج وتطويرها المستمر ، وقدرة أعضاء هيئة التدريس في القيام بهذه الأدوار

٦- ضرورة النظر سياسة الامتحانات الراهنة التي ترسخ قدرات الطلاب على الحفظ والاستظهار ولا تقيس قدرات التفكير العليا والإبداع تخلق مناخا اجتماعيا وسياسيا من الغضب والإحساس بالظلم ، ينعكس على ازدياد فقدان الثقة في المؤسسات التعليمية

الهوامش

(١) Hackman,Heather; five Essential Components for Social Justice Education “Equity &Excellence In Education .Vol .38 No .2 ,2005,.P104 .

(٢) أسماء الهادي إبراهيم عبد الحي. "التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم " دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر ، العدد ١٧٠، الجزء الرابع ، ٢٠١٦ ، ص

(٣) ياسر السيد النجار : "التعليم الاجتماعي المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية دراسة ميدانية مقارنة "،حوليات آداب عين شمس ، المجلد ٤٤ يوليو -سبتمبر ٢٠١٦،ص ٣٠٠.

(٤) محمد حسين العجمي : التربية وقضايا المجتمع المعاصرة . دار الجامعة الجديدة للنشر .الإسكندرية . .٢٠٠٧ ، ص ٤

(٥) Alazmi, M. & Alazmi, A. (2020). Private Supplementary Tutoring at Higher Education in Kuwait. A Socioeconomic Study. Journal of Applied Research in Higher Education. Vol. ahead-of-print No, ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JARHE-12-2019-0324.

(٦) (١)مزنة سعد خالد العازمي، ، هدى سالم الكبيسي، و ريم محمد الحملي. "ظاهرة الدروس الخصوصية بين الطلبة: دراسة مقارنة على جامعتي الكويت وقطر." المجلة التربوية مج،٣٥ ع١٣٩ (٢٠٢١): ٤٩ - ٨٥.

(٧)Issa, S., Abd El Aaty, H., Gaber, Y.M. and Zaghloul, N.M., "Students' perception of private supplementary tutoring during medical undergraduate study in some Egyptian universities", *Journal of Applied Research in Higher Education*, Vol. 15 No. 2,(٢٠٢٣ pp. 599-611. https://doi.org/10.1108/JARHE-01-2022-0030

(٨)حسن محمد حسان وأخرون : التربية وقضايا المجتمع المعاصر ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،٢٠٠٧،ص٥ .

(٩)حسن شحاتة ، زينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية ، القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية ،٢٠٠٣،ص٧١ .

(١٠) Bray,M.,Benefits and Tensions of Shadow Education ;Comparative Perspectives on the Roles and Impact of PrivateSupplementary Tutoring in the Lives Of Honh Kong Students,Journal of International and Compapative Education ,2013,Volume 3,Issue 1.

(١١) Bukowski,P ,Shadow Education Within the European Union from thePerspective of Inverstment In Education ,Center for Economic Performance ,London School of economics and Political

(12) Dawson ,W., Private Schooling and Mass (Science,2017,P6.

Schooling in East Asia;Reflections of inequality in Japan,SouthKorea ,and Cambodia ;Asia Pacific Education Review,(2010) ,(1) ,(11);p20 .

(١٣) أحمد زينهم نوار ،عدنان محمد قطيط : ترشيد ظاهرة الدروس الخصوصية بالتعليم قبل الجامعى فى مصر :تدابير تنظيمية مقترحة "دراسة تحليلية " مجلة كلية التربية ، جامعة بنها ، ٢٠٢٠،مجاد (٣٢) ، العدد (١٢٤) ، ص ٩٠ .

(١٤) Dawson ,W., Private Schooling and Mass Schooling in East Asia;Reflections of(Science ,2017 ,p6. inequality in Japan,SouthKorea ,and Cambodia ;Asia Pacific Education Review,(2010) ,(1) ,(11);p20 .

(١٥) محيا زيتون "التعليم فى الوطن العربى فى ظل العولمة وثقافة السوق "، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٥ ، ص ص ١٨٠ .

(١٦) حامد عمار :أعاصير الشرق الأوسط وتداعياتها السياسية والتربوية ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ،٢٠٠٨، ص١٩٩ .

(١٧) وفاء زكى بدروس بشاى " تداعيات جائحة كورونا على انتشار الدروس الخصوصية (تعليم الظل) " دراسة مقارنة ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ،مجلد (٨٧) ، العدد(٨٧) ،٢٠٢١، ص ١٦٤١ .

(١٨) مسعد سعيد رواش :الدروس الخصوصية دراسة تعددية لتحولاتها فى زمان العولمة وإمكانية الإستفادة منها للتعلم مدى الحياة ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية التربية ،٢٠١٤ ،ص١٢٠ .

(١٩)) وفاء زكى بدروس بشاى " تداعيات جائحة كورونا على انتشار الدروس الخصوصية (تعليم الظل) " دراسة مقارنة ، مرجع سابق، ص ١٦٤٢.

(٢٠) Berberoglu ,G.&Tansel,A. :Does Private Tutoring increase > 13 Students,academic performance ?Evidence from Turkey .International Review of Education ,Vol. 60 ,No.5, pp683-701.

(٢١) الأمم المتحدة :اللجنةالإقتصادية والإجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا) :ماذا تبقى من الربيع ؟مسار طويل نحو تحقيق العدالة الإجتماعية فى المنطقة العربية ،دراسة حالة مصر وتونس والمغرب ، الاسكو ،بيروت ،٢٠١٥،ص ٢٣ .

(٢٢) ناهد عدلى شاذلى وأخرون : متطلبات تحقيق العدالة الإجتماعية فى مصر من خلال التعليم "دراسة تحليلية " ،دراسات تربوية ونفسية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، المجلد (٣٦) ، العدد (١١٣) ،أكتوبر ٢٠٢١ ، ص ٢٥٩ .

(٢٣) إبراهم العيسوى ك الأفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية فى اقتصاد الربيع العربى :حالة مصر ن مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المعهد العربى للتخطيط ، المجلد (١٥) ، العدد (١) ، الكويت ، يناير ، ٢٠١٥ ، ص ص١٩٩ -٢٠٠ .

(٢٤) أحمد شفيق السكرى :قاموس الخدمة الإجتماعية ، دار المعرفة لجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ،ص ٤٩ .

(25) Jon .P. fiynn ; Social Justices, In Encylopedia Of Social Work ,Washington,N.M.S.W ,19 th Edition ,Vol (3) .,1995, P2196.

(26)Ahrens, Niki. Parallels Between Social Justice Education And Nature Preschool, A qualitive Case Study, University Of Washington , A Master Of Education These Is,2014, P.P(3-96)

(٢٧) المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية وآخرون :التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية ، تحدي حالات عدم المساواة مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل ، اليونسكو ، باريس ٢٠١٦، ص ٢٣.

(٢٨) (١)جان جاك روسو: اصل التفاوت بين البشر، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ،٢٠١٢، ص ٣٧.

(٢٩) الأمم المتحدة: المساواة وعدم التمييز متوافر على الرابط https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/human-rights/equality-and-non-discrimination/ ٢٠٢٢/٧/٢٤

(٣٠) وزارة الخارجية البحرينية : لجنة تكافؤ الفرص، متاح على الرابط https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8324&language=ar-BH بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٢٢

(٣١) **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (Escwa)** : تكافؤ الفرص ، متاح على الرابط https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%A4-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5 بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٢٢

(٣٢) (١)أحمد السيد النجار، " الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢ ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،٢٠١٢ ،ص١١٩

(٣٣) أحمد السيد النجار" الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢ ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،

(٣٤) سمير محمد محمد المعناوي وآخرون : متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري، مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر، العدد(١٩٣) ، الجزء (٥)، يناير ٢٠٢٢، ص ٣١١

(٣٥) المرجع السابق: ص ٣١٢

(٣٦) سمير محمد محمد المعناوي وآخرون: متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري، مرجع سابق ، ص ٣١٢

(37) Chris Sturgis, in Pursuit Of Equallity : A Framework for Equity Strategies in Competency-Based Education ,the National Summit on K-12 Competency –Based Education ,2017,P 8 .

(٣٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائى السنوي ،نسبة الفقراء فى أقاليم الجمهورية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٥٩ .

(٣٩) ابتسام الجعفراوى : الإستثمار الإجتماعى وتحقيق العدالة إجتماعية ، مجلة الإدارة ، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية ، العدد(٢) ،أكتوبر ٢٠١١ ، ص٣٠ .

(٤٠) حامد عمار وصفاء أحمد : المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين فى القرن الحادى والعشرين ، مكتبة الأسرة ، ٢٠١٥ ،ص١٩٩ .

(٤١)سمير محمد محمد المعناوى وأخرون :متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بالتعليم الثانوى المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٠١٨ .

(٤٢) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على الرابط https://www.capmas.gov.eg/Pages/StatisticsOracle.aspx?Oracle_id=2110&page_id=5104&YearID=23420 بتاريخ ٢٠٢٣/١/١

(٤٣)على صالح جوهر :معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالى المصرى ،مجلة القراءة والمعرفة ،٢٠١٧ ،العدد (١٨٦) ،ص ١٨٨

(٤٤) على صالح جوهر ،وميادة محمد الباسل :مرجع سابق ، ص ص ١٢ - ١٦

(٤٥) أسماء خلف حسن : مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول، المجلة التربوية العدد(٥٩)/ مارس ، ٢٠١٩، ص ص ٤٦٤ - ٤٦٦

(٤٦) محمد صبرى الحوت ،ناهد عدلى شاذلى :التعليم والتنمية ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ،٢٠٠٧ ،ص٧٧ .

(٤٧) سمير محمد محمد المعناوي وآخرون: متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري المرجع السابق ص ٣٠١٩.

(٤٨) منى البرادعي : عدم تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي في مصر :المؤشرات والتفسيرات، مجلس السكان الدولي، ٢٠١٢، مرجع سابق ص ٤٨

(٤٩) سعيد عبد الحافظ (محرر)، «التعليم قبل الجامعي في مصر... الخطر الكامن، الفساد، الإهمال، داخل المؤسسات التعليمية»، ورقة بحثية مقدمة من: التحالف المصري للشفافية ومكافحة الفساد إلى مؤتمر: الشفافية في قطاع التعليم في مصر والذي عقدته

مكتبة الإسكندرية ومنتدى الإصلاح العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإسكندرية، ١٢ فبراير ٢٠٠٧، ص ص٨ -٦.